مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

دراسة حول:

جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أغسطس 2020**م**

مجموعة العمل المالي لمنطقة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

دراسة حول:

جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أغسطس 2020**م**

© 2020 . مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لايجوز القيام بنشر هذا المستند، أو إعادة إصداره، أو ترجمته، كلياً أو جزئيا، دون الحصول على موافقة وإذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص . ب: 10881، المنامة، مملكة البحرين، فاكس:0097317530627، عنوان البريد الإلكتروني: info@menfatf.org.

جدول المحتويات

مقدمة: 5

القسم الأول: نظرة عامة حول جائحة كورونا (كوفيد-19)، وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الدراسات السابقة: 6

ما هو فيروس كورونا؟ 6

حجم انتشار المرض وآثاره على الاقتصاد العالمي: 6

الدراسات السابقة في مجال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بفايروس كورونا (كوفيد-19): 7

ملامح مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بفايروس كورونا (كوفيد-19): 9

القسم الثاني: جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 11

التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد-19) لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 11

مخاطر غسل الأموال المحتملة ذات الصلة بجائحة كورونا (كوفيد-19) على الصعيد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 13

مؤشرات الاشتباه المستخلصة من الحالات العملية: 18

التحديات التي تعترض علميات التصدي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد-19) على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 20

الإجراءات التي اتخذتها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتخفيف من آثار جائحة كورونا: 21

ملخص 23

توصيات 24

ملحق 26

المصادر والمراجع 30

مقدمة:

في أواخر ديسمبر من العام 2019م، كان العالم على موعد مع حدث سيغير ملامح النظام الاقتصادي والمالي وسيؤثر على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل جذري دون تدرج أو تمهيد ألا وهو **جائحة كورونا أو مرض كوفيد-19**، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس تحوُّل فيروس كورونا المستجد، أو ما صار يُعرف باسم **كوفيد-19**، إلى '**جائحة عالمية**'.

وسيتطرق التقرير إلى خلفية تعريفية بفايروس كورونا المسبب لمرض كوفيد-19، وآخر الإحصاءات العالمية بإعداد المصابين وحجم الوفيات، والتعرف على أهم القطاعات الاقتصادية والمالية الأكثر تضررا، وكذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما سيتم الوقوف على الجهود والمبادرات الصادرة عن الجهات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل، مجموعة العمل المالي والهيئات الإقليمية المنشأة على غرارها، وفي نهاية التقرير تم استعراض أبرز التحديات التي تواجه نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة في ظل جائحة كورونا وتقديم بعض التوصيات التي يمكن للدول الأعضاء الاستفادة منها.

ويهدف هذا التقرير بشكل أساسي إلى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كورونا (كوفيد-19)، من خلال تقديم أفضل الممارسات وتسليط الضوء على هذه مخاطر الجائحة، وارتباطها بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع توضيح الآثار الناجمة عنها وكيفية التصدي لها وعرض لعدد من الحالات العملية التي واجهت دول المنطقة خلال فترة الدراسة، وأهم مؤشرات الاشتباه التي يمكن أن تساعد في التعرف على جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب واكتشافها، إلى جانب الوقوف على أبرز التحديات التي تعيق هذه الجهود.

ولأغراض إعداد هذا التقرير تم تصميم استبيان خاص لطلب المعلومات والحالات العملية وتوزيعه على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، للتعرف على آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة وأهم الطرق والأساليب المتبعة في إرتكاب الجرائم ذات الصلة. بناءً عليه، وردت عشرة ردود من الدول الأعضاء التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة قطر، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية.. وبلغ عدد الحالات العملية التي تضمنتها هذه الردود 8 حالات عملية تنوعت في مختلف المجالات كما سيرد تفصيلها في متن التقرير.

جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القسم الأول: نظرة عامة حول جائحة كورونا (كوفيد-19)، وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الدراسات السابقة:

1. ما هو فيروس كورونا[1]؟

فيروس كورونا المستحدث والمُكتشف مؤخراً هو المسبب لمرض كوفيد-19، وهو سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، والتي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس).

وينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى شخص عن طريق القُطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب بكوفيد-19 من أنفه أو فمه عندما السعال أو العطس أو الكلام. وهذه القطيرات وزنها ثقيل نسبياً، فهي لا تنتقل إلى مكان بعيد وإنما تسقط سريعاً على الأرض أو على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص (يمكنكم الاطلاع على مزيد من المعلومات على موقع منظمة الصحة العالمية المرفق أدناه[1]).

2. حجم انتشار المرض وآثاره على الاقتصاد العالمي[2]:

وفقاً لمصادر منظمة الصحة العالمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فقد انتشر هذا الوباء في أكثر من 212 دولة حول العالم. وبلغت الحالات المصابة بمرض كوفيد-19 حتى تاريخ 21 أكتوبر 2020محوالي41,042,579 حالة، بينما بلغ عدد الوفيات حوالي 1,129,591 حالة، وبلغ عدد حالات الشفاء من المرض حوالي 30,628,417 حالة (لمزيد من المعلومات حول آخر التطورات بشأن أرقام وإحصائيات الجائحة يمكنكم الاطلاع على الرابط [2] المرفق).

وأشار تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي[3] بخصوص الجائحة وانتشارها إلى آثارها المتوقعة على اقتصاديات الدول بشكل عام خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد-19)، ومدى تأثر الاقتصاديات بها حسب مستويات انتشار الجائحة، وعلى الرغم من انخفاض أعداد الإصابات نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة ببقية المناطق الأكثر تضرراً مثل أوروبا وأمريكا وفقا لتقارير منظمة الصحة العالمية (أنظر المرجع السابق)، إلا أنه يرجح انطباق نفس الآثار عليها بصورة كبيرة مع مراعاة حجم ودرجة التنوع الاقتصادي لكل دولة.

---

[1] https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

[2] https://www.worldometers.info/coronavirus/

[3] https://www.weforum.org/reports/covid-19-risks-outlook-a-preliminary-mapping-and-its-implications

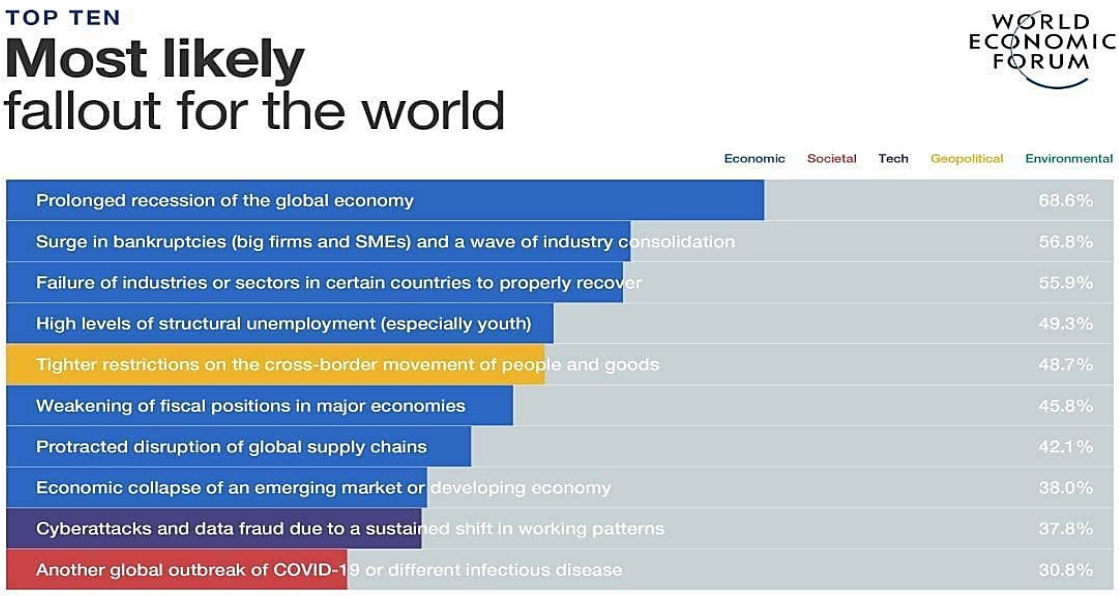

أهم عشرة تأثيرات متوقعة لجائحة #كورونا على العالم بحسب منتدى الاقتصاد العالمي

1- ركود طويل الأمد للاقتصاد العالمي
2- موجة من إفلاس الشركات الكبيرة والصغيرة
3- فشل القطاعات التجارية في بعض البلدان
4- مستويات عالية من البطالة بين الشباب
5- قيود أكثر صرامة على تحرك الناس والبضائع
6- زعزعة المراكز المالية في الاقتصادات الكبرى
7- اضطراب طويل الأمد لسلاسل التوريد العالمية
8- انهيار اقتصادي لبعض الدول النامية
9- زيادة الهجمات السيبرانية والاحتيال في البيانات بالتزامن مع زيادة مستويات العمل عن بعد
10- تفشي فيروس كورونا مرة أخرى أو مرض معدي آخر

3. الدراسات السابقة في مجال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بفايروس كورونا (كوفيد-19):

قامت بعض الجهات الدولية والإقليمية المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على رأسها مجموعة العمل المالي، بدراسة ورصد الآثار ذات الصلة بجائحة كورونا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأصدرت بيانات وإرشادات توجيهية من أجل مساعدة الدول والجهات المعنية لمواجهة آثار جائحة كورونا (كوفيد-19)، وبصفة خاصة الدول التي لا تمتلك سياسات للتعامل مع إدارة الأزمات التي من شأنها التخفيف من تأثير الأزمة، ومواصلة تعزيز مرونة القطاع المالي حتى يتمكن من لعب دوره في الإنعاش الاقتصادي.

فيما يلي سنستعرض أهم هذه المبادرات والتوجيهات التي صدرت عنها:

1/3: مجموعة العمل المالي:

أصدرت مجموعة العمل المالي بياناً[4] بشأن جائحة كورونا (كوفيد-19)، تشجع فيه الدول والحكومات على العمل مع المؤسسات المالية في تطبيق المنهج القائم على المخاطر لمواجهة آثار الجائحة، والاستخدام المسؤول للتقنية

[4] http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/statement-covid-19.html

الرقمية في التعرف على العملاء وتقديم الخدمات المالية في ظل التباعد الاجتماعي. كما ناشدت الحكومات بتعزيز التنفيذ الفعال للمعايير عند تقديم المساعدات والإعانات للمتضررين، وذلك من أجل ضمان شفافية المعاملات المالية وثقة المانحين في وصول المساعدات للمستفيدين الحقيقيين. كما أكد البيان أن التطبيق المستمر للمعايير من شأنه ضمان سلامة وأمن نظام المدفوعات العالمي أثناء الوباء وبعده، وذلك من خلال قنوات رسمية وشفافة مع مستويات مناسبة من العناية الواجبة على أساس المخاطر.

ومن ناحية أخرى أصدرت مجموعة العمل المالي ورقة خاصة كجزء من الاستجابة المنسقة لوباء COVID-19 العالمي فضلا عن البيان المذكور أعلاه[5]، من أجل مساعدة الدول في استجاباتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة COVID-19 لتحديد التحديات، وأفضل الممارسات، والاستجابة للتهديدات ونقاط الضعف الجديدة الناشئة مثل المخاطر الناشئة عن سوء استغلال الخدمات المالية عن بعد والرقمية والأصول الافتراضية لنقل الأموال غير المشروعة، وسوء استخدام الاعانات المالية والإغاثة وتوزيعها على غير المستحقين، وغيرها من النقاط التي أكد عليها البيان السابق.

2/3: مجموعة العمل المالي لمنطقة أمريكا اللاتينية GAFILAT:

أصدرت مجموعة العمل المالي لمنطقة أمريكا اللاتينية بياناً[6] أكدت فيه على أنه من الضروري مراجعة المخاطر الناشئة المحتملة الناتجة عن الوضع الصحي العالمي وسد الثغرات الناتجة عن هذه الظاهرة ووضع تدابير للتخفيف منها، من أجل منع المنظمات الإجرامية من الاستفادة منها. وقد حثت المجموعة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بشكل عام على الحفاظ على اتصال مستمر بين الجهات الرقابية والإشرافية ووحدات الاستخبارات المالية وسلطات إنفاذ القانون ذات الصلة، من أجل تقديم التوجيه والمساعدة للقطاع الخاص حول كيفية تطبيق اللوائح والأنظمة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الأزمة الحالية، كما نادت بضرورة ضمان الشفافية من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تقدم المنتجات والخدمات المالية الرقمية-عن بعد من خلال التدابير التكنولوجية التي تضمن تنفيذ تدابير العناية الواجبة على أساس مخاطر عملائها ومستخدميها، والتشجيع على استخدام الهوية الرقمية والأصول الافتراضية، حسب الاقتضاء، سعياً إلى تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باتباع المنهج القائم على المخاطر.

كما حثت المجموعة على تعزيز مراقبة العمليات التي تقوم بها المنظمات غير الربحية (NPOs) من أجل ضمان وصول مساهمات المانحين إلى المستفيدين المستهدفين، كما أشارت إلى بعض المخاطر المحتملة ذات الصلة بجائحة COVID-19، مثل الاحتيال المالي، وعروض الاستثمارات الاحتيالية في شكل مخططات بونزي (التسويق

[5] http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/covid-19-ml-tf.html
[6] https://www.gafilat.org/index.php/es/biblioteca-virtual/gafilat/documentos-de-interes-17/3823-gafilat-covid19-en-gafilat/file

الهرمي)، والاتجار غير المشروع بالبضائع المقلدة والمزورة ذات الصلة بالجائحة، وأنها تتوقع حدوث ارتفاع كبير في الجرائم المتعلقة بالفساد، والجرائم الإلكترونية.

ومن النقاط الهامة التي وردت في البيان توقع حدوث انخفاض في حجم تقارير المعاملات المشبوهة الواردة والتأخير في الحصول على المعلومات الإضافية المطلوبة للتحليل أو التحقيقات الجارية.

3/3: الشرطة الدولية (الانتربول):

في ضوء المستجدات المتعلقة بالوضع الصحي العالمي ، وتأثر عمل جهات إنفاذ القانون بسبب كوفيد-19، أعدتّ الشرطة الدولية (الإنتربول) تقييماً عالمياً لتهديدات الجريمة المرتبطة بجائحة كورونا[7] موجّهه إلى الدول الأعضاء الـ 194 يعرض بإيجاز مجريات الجريمة في الدول المتضررة من كوفيد-19 وغيرها من الموضوعات المرتبطة بأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بجائحة كورونا (كوفيد-19). ومن ضمن التهديدات الناشئة المبينة في التقرير خلال جائحة كورونا أن هناك زيادة ملحوظة في التهديدات السيبرانية أو الإلكترونية، واستهداف مقدمي الخدمات الصحية، وزيادة تجارة المخدرات عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي والتطبيقات المشفّرة والشبكة المظلمة Dark net، بالإضافة الى عمليات الاحتيال والتزوير.

4. ملامح مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بفايروس كورونا (كوفيد-19):

من خلال الدراسات السابقة يمكن استنتاج الملامح السائدة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بفايروس كورونا (كوفيد-19) بشكل واضح. وفي سياق متصل، فقد تناولت ورقة مجموعة العمل المالي الصادرة في مايو 2020م[8]، في استنتاجاتها الأساسية عدداً من النقاط كخلاصة للدراسة التي أجرتها على نطاق واسع ضمن شبكة مجموعة العمل المالي العالمية (بما يشمل الدول الأعضاء فيها وفي المجموعات الإقليمية المنشأة على غرارها)، وذلك مثل، زيادة الجرائم المتعلقة بـ COVID-19، مثل الاحتيال والجرائم الإلكترونية، وسوء استغلال الأموال الحكومية والمساعدات المالية الدولية أو سوء توجيهها في قنوات غير وجهتها المقصودة (ازدياد مخاطر جرائم الفساد).

ومن السمات العامة التي يمكن ملاحظتها، تغير السلوك الإجرامي والاتجاه نحو أنشطة اقتصادية محددة وزيادة استخدام التقنية في تنفيذ المخططات الإجرامية. كما يلاحظ أيضاً، أن آثار جائحة كورونا تشمل القطاعات الحكومية والخاصة على حدٍ سواء، مما يشكل تحدياً في قدرتها على تنفيذ التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML / CFT) في عدد من الجوانب الهامة مثل الإشراف والرقابة، وإصلاح تعليمات وسياسات مكافحة غسل

[7] https://www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2020/Preventing-crime-and-protecting-police-INTERPOL-s-COVID-19-global-threat-assessment

[8] http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/COVID-19-AML-CFT.pdf

الأموال وتمويل الإرهاب، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وقدرة وحدات المعلومات المالية على التحليل، والتعاون الدولي.

أيضاً رصدت الورقة أهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة ذات الصلة بجائحة كورونا (كوفيد-19)، منها على سبيل المثال محاولة المجرمين استغلال المرونة في تطبيق تدابير العناية الواجبة على العملاء خلال فترة الجائحة للولوج للنظام المالي والمصرفي. وكذلك زيادة إساءة استخدام الخدمات المالية عبر شبكة الإنترنت والأصول الافتراضية لنقل وإخفاء الأموال غير المشروعة، واستغلال تدابير التحفيز الاقتصادي كوسيلة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لإخفاء وغسل العائدات غير المشروعة، إلى جانب زيادة استخدام القطاع المالي غير المنظم وزيادة التعامل النقدي مما يؤدي إلى جذب المجرمين إلى النشاطات الاقتصادية التي تتعامل بالنقد بصورة كثيفة.

وقدمت الورقة أمثلة وتوضيحات للاستجابة للوباء على صعيد سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك مثل، التعاون المحلي لتقييم أثر مخاطر الوباء على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.، وتعزيز وتقوية التواصل مع القطاع الخاص، والتشجيع على استخدام المنهج القائم على المخاطر عند تطبيق العناية الواجبة على العملاء، ودعم نظم وخيارات الدفع الإلكترونية والرقمية.

الجدير بالذكر أن مجموعة العمل المالي قد أصدرت عدداً من الأوراق المهمة للغاية، والتي تمت الإشارة إليها في هذه الورقة مثل ورقة الشمول المالي[9]، وورقة الهوية الرقمية[10]، والأصول الإفتراضية[11]. هذه الأوراق لها دور فعال في تسليط الضوء على المسائل الرئيسية التي تساعد في تنفيذ المعايير الدولية ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما في أوقات جائحة كورونا (كوفيد-19).

[9] http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/financial-inclusion-cdd-2017.html
[10] http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/digital-identity-guidance.html
[11] http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/guidance-rba-virtual-assets.html

القسم الثاني: جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المناطق الاستراتيجية بالغة الأهمية على مستوى العالم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من المجالات، ولها تأثير هام من هذا المنطلق ومن واقع موقعها الحيوي والهام مع كل دول العالم في كافة المجالات، كما أنها تتأثر بما يجري حولها من أحداث ومتغيرات بما فيها مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأوقات العادية وأوقات خاصة مثل جائحة كورونا (كوفيد-19) وانعكسات هذه الجائحة على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة.

وتضطلع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدور هام على الصعيد الدولي والإقليمي في حماية الدول الأعضاء فيها والمنطقة ككل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، فكان لزاما عليها تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال أوقات الجائحة لمعرفة مدى تأثر نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، ووضع الحلول المناسبة لمقابلتها ومعالجة آثارها، لا سيما التطرق لبعض القطاعات الهامة مثل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمنظمات غير الهادفة للربح على سبيل المثال.

ومن أجل هذه الغاية كما ورد في مقدمة هذه الورقة، تم إعداد استبيان لطلب المعلومات والحالات العملية، وتحليل الأجوبة والردود الواردة من الدول الأعضاء وعكس النتائج التي تم التوصل إليها لتحقيق الغاية المنشودة.

على ضوء ماسبق، نتناول عدد من المحاور ذات الصلة بالاستبيان، ونستعرض النتائج التي تم الوصول إليها مدعومة بالحالات العملية المصاحبة لها، وذلك كما هو وارد أدناه:

1. التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد-19) لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

على مستوى دول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نجد أن 10% فقط من الدول التي أجابت على الاستبيان أجرت تمرين شامل بالنسبة للتقييمات الوطنية المرتبطة بمخاطر جائحة كورونا على نظم وإجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب في القطاعات الخاضعة لإشرافها. وتشير نتائج التقييم الى تطورات كبيرة في السلوكيات والانماط المالية في ضوء جائحة كورونا، حيث قام عملاء البنوك والمؤسسات المصرفية بإجراء أغلب المعاملات عن بعد عبر شبكة شبكة الإنترنت وتطبيقات الهاتف النقال. وقد ساعدت المؤسسات المالية على إجراء مثل تلك المعاملات عبر نظم الكترونية آمنة. من جانب آخر، وعلى ضوء التقييم صدرت أوراق ارشادية

تقدم ملخصا للتحديات والممارسات الجيدة والسبل الفضلى لتطبيق السياسات لمواجهة التهديدات الجديدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب ونقاط الضعف الناشئة عن جائحة كورونا.

بالنسبة لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة تتلخص النتائج في عدم وجود مخاطر إضافية، ولكن تم إصدار نشرات مبسطة للتوعية والتنبيه على سريان تطبيق تدابير العناية الواجبه تجاه العملاء في كافة عمليات البيع عن بعد أو عبر شبكة الإنترنت وخصوصا تلك التي ترتبط بالذهب والمجوهرات والأحجار الكريمة، وتم الوقوف على إلتزام الجهات الخاضعة بتطبيق هذه التعليمات، هذا بالإضافة إلى استمرار أعمال مكاتب المحاماة، وخدمات التوثيق بشقيه العام والخاص، دون أي تغييرات في مسار الإجراءات التنظيمية القائمة، كما أظهرت البيانات الإحصائية عدم وجود مؤشرات تفيد رصد تغيرات على مستوى تقييم المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن جانب آخر ساهمت مشروعات التحول الرقمي التي نفذت ببعض دول المنطقة بتعزيز فاعلية الإجراءات الرقابية وخصوصًا على مستوى المعاملات المالية من خلال اعتماد الدفع بواسطة الوسائل الإلكترونية المعتمدة رسميًا.

أما الدول التي لم تجر تقييما مخصصا لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال جائحة كورونا (كوفيد-19)، فقد اتخذت العديد من الإجراءات الهامة ذات الصلة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب لمواجهة هذه المخاطر، كما اتخذت إجراءات أخرى عامة لكنها صدرت في إطار المخاطر المرتبطة بالجائحة، فيما يلي نستعرض أهمها :

أولاً: الإجراءات ذات صلة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب:

1. قامت الدول بالاستعانة بعدد من الأوراق الصادرة وعلى رأسها ورقة مجموعة العمل المالي مخاطر جائحة كورونا (كوفيد -19) المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسات الاستجابة لهذه المخاطر.
2. تم نشر ارشادات بما جاء في الأوراق المشار اليها بالبند (1) أعلاه، في عدد من مواقع البنوك المركزية والجهات الرقابية والإشرافية على المؤسسات المالية والمؤسسات المعنية بتقديم الخدمات المالية، كما تم عقد لقاءات تنويرية وتوعوية لهذه الجهات والجهات الخاضعة لها.
3. صدور تعليمات من قبل البنوك المركزية بضرورة تطبيق متطلبات العناية الواجبة وتعميمها على الجهات المعنية وكافة المصارف والمؤسسات المالية، ودراسة المخاطر المرتبطة بتخفيف هذه الإجراءات أو تأجيلها في ظل الوضع الراهن وممارسة معظم القطاعات لأعمالها عن بعد في ظل الحجر الصحي.
4. تمرير العمليات المالية على النظم الآلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتأكد من سلامتها وعدم وجود اطرافها ضمن المدرجين على القوائم الدولية، وبصفة خاصة الحوالات المالية الصادرة والواردة وعمليات التمويل التجاري (اعتمادات مستندية وبوالص التحصيل).

5. مراقبة التنبيهات التي تصدر عن نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستمرار ومعالجتها وفق النظم المعتمدة واعطائها الأولوية القصوى في التبليغ الفوري عن الاشتباه، وإبقاء خطوط التواصل مفتوحة مع وحدة المعلومات المالية والتشاور معها في تنفيذ المتطلبات لأي حالات غير اعتيادية.
6. المتابعة مع البنوك المراسلة بخصوص المخاطر المحتملة، وبالمثل الفروع الخارجية والشركات التابعة بالتنسيق المباشر مع مسؤول الامتثال.

ثانياً: إجراءات أخرى عامة لكنها صدرت في إطار المخاطر المرتبطة بالجائحة:

7. لجوء عدد من المؤسسات المالية في القطاع الخاص لاعتماد أساليب بديلة للتعرف على العميل والتحقق منه والتي تم النظر فيها وقبولها مع فرض ضمانات إضافية لأي عملاء من ذوي المخاطر المرتفعة.
8. صدرت توجيهات وتدابير لضمان عدم انقطاع الخدمات المالية واستمرارية عمل النظم المالية ونظم الدفع وأخذ الاحتياطات اللازمة.
9. تم إصدار توجيهات تشجع على استخدام التقنية الحديثة والقنوات الإلكترونية في تنفيذ المعاملات المالية للحفاظ على التباعد الاجتماعي، وتقليل عدد الموظفين المتواجدين في مقر العمل.
10. وضع مراكز الاتصال وخدمات العملاء تحت الاستعداد التام على مدار اليوم لتلقي أي شكاوي واقتراحات.
11. صدور توجيهات للبنوك ومقدمي خدمات الدفع بزيادة حدود شراء نقاط البيع ورفع الحد الأقصى للمحافظ الإلكترونية وإلغاء كافة الرسوم للتحويلات المالية الداخلية بين البنوك المتواجدة داخل البلد لتعزيز استخدام طرق الدفع غير الموجبة للتلامس للحد من انتشار الفيروس.

2. مخاطر غسل الأموال المحتملة ذات الصلة بجائحة كورونا (كوفيد-19) على الصعيد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

شكل (1) مخاطر/ تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد-19)

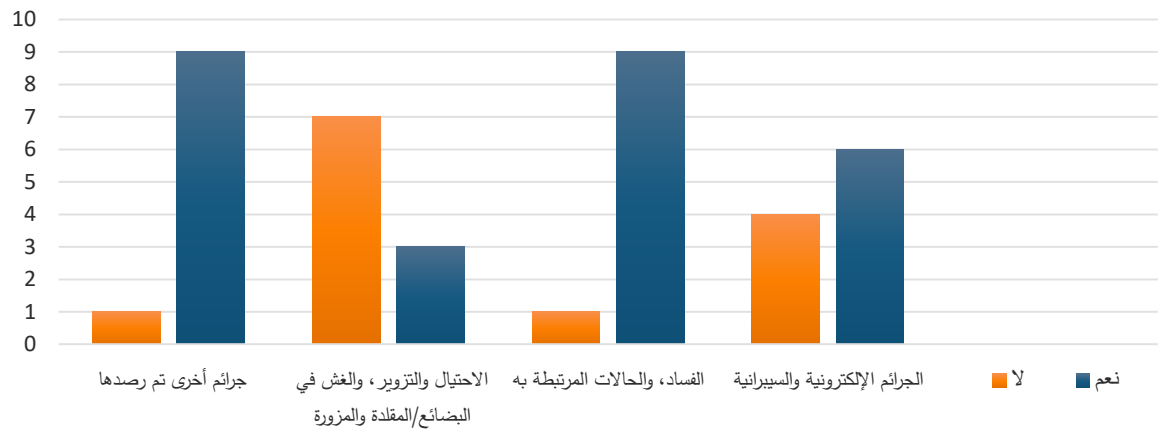

من خلال استطلاع عينة الدراسة تم التطرق لعدد من الجرائم ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي قد ترتبط بمخاطر/ تهديدات محتملة ذات صلة بجائحة كورونا (كوفيد–19)، وقد تم التركيز على هذه الجرائم تحديدا من خلال التحري والبحث في عدد من المؤشرات العالمية للجرائم التي تم رصدها خلال أوقات جائحة كورونا (كوفيد –19)، ومن خلال البحوث والدراسات السابقة في الموضوع. وقد تم استطلاع هذه الدول وتحليل الأجوبة والردود الواردة منها في هذا الصدد، حيث تم رصد عدد من الجرائم على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك مثل الجرائم الإلكترونية، وجرائم الفساد، والاحتيال والتزوير، وغيرها من الجرائم. ونتناول هنا أهم النتائج التي تم الوصول إليها والمؤشرات المرتبطة بها، وذلك على النحو التالي:

1/2: جرائم المعلوماتية (الجرائم الإلكترونية والسيبرانية):

عند استطلاع الدول حول وجود تهديدات أو مخاطر ذات صلة بجائحة كورونا (كوفيد – 19)، ترتبط بجرائم غسل أموال وتمويل الإرهاب من خلال الجرائم الإلكترونية، أفادت 70% من الدول التي قامت بالرد على الاستبيان بأنه لاتوجد تهديدات مماثلة. أما النسبة المتبقية من الدول أفادت بوجود أشكال متفرقة من الجرائم الإلكترونية التي تم رصدها خلال فترة الجائحة، مثلا الجرائم التي تم فيها استخدام نمط العملات الافتراضية، وانتشار شائعات الأدوية التي تعالج فيروس كورونا وغيرها من الأخبار الزائفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وممارسات تتعلق بالاحتيال والنصب الإلكتروني من خلال استعمال مواقع التواصل الاجتماعي لسرقة بيانات محافظ إلكترونية لعملاء وسحب الأموال منها لاحقاً.

حالة عملية (1): قام أحد الأشخاص بإنشاء صفحة وهمية على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك والادعاء بأنه موظف شركة دفع إلكتروني ويسعى إلى مساعدة الأشخاص الذين يواجهون مشاكل في استلام الدعم النقدي المقدم من الحكومة والموجه للأشخاص من خلال المحافظ الإلكترونية، حيث يقوم المحتال بأخذ جميع البيانات اللازمة للدخول على المحافظ الإلكترونية وتغيير كلمة السر الخاصة بالمحفظة الإلكترونية، ليقوم بعد ذلك بسحب الأموال من خلال أحد وكلاء الشركة.

وردت للشركة شكاوى عديدة من العملاء، وقد حاولت الشركة الوصول إلى الشخص المحتال الا أن صفحته الشخصية على الفيس بوك مغلقة وتبين أنه ليس عميل لدى الشركة، كما قامت الشركة بالإبلاغ لوحدة الجرائم الإلكترونية لتخاذ إجراءاتهم في هذا الخصوص.

2/2: الفساد، وبصفة خاصة الحالات المرتبطة بالأشخاص السياسيين ذوي النفوذ التي تشغل مناصب في الحكومة الحالية أو الحكومات السابقة:

أفادت 90% من الدول تظهر غياب حالات فساد بصورة عامة أو حالات مرتبطة بالأشخاص السياسيين ذوي النفوذ الذين يشغلون مناصب في الحكومة الحالية أو الحكومات السابقة، بينما أفادت 10% من العينة بأنه تم

ضبط حالة فساد واحدة تتمثل في إرساء عطاءات وعقود إيجارات عدد من الفنادق التي تستخدم كمواقع للحجر الصحي والعزل الاجتماعي، وذلك بالتنسيق مع موظفين حكوميين، كما اتصلت هذه الحالة بمحاولة استغلال الدعم الحكومي المقدم للفئات المتضررة من خلال استعمال بيانات مزورة لمستفيدين غير المستحقين لها مقابل حصولهم على نسبة من مبلغ الدعم تمثل 50% من جملة المبالغ المرصودة لهذا الغرض.

حالة عملية (2): وردت معلومات لوحدة المعلومات المالية عن قيام عدد من الأشخاص (مواطنين ومقيمين) باستغلال مبادرة الحكومة في دفع رشاوي لإرساء عقود الايجار لعدد من الفنادق والشقق المتحذة للحجر الصحي في عدد من المدن، وذلك بالتنسيق مع أشخاص في وزارة الصحة، وتم القبض عليهم وجاري محاكمتهم.

كما اتصلت هذه الحالة باستغلال الدعم الذي قدمته الحكومة للقطاع الخاص المتضرر من الجائحة حيث قررت تحمل نسبة من رواتب العاملين فيه. عليه، قامت عدد من الجهات في القطاع الخاص بالتواطؤ مع الموظفين الحكوميين المعنيين بإيصال الدعم، بتزوير بيانات العاملين من خلال تسجيل عدد من موظفي الشركة (أ) وادخال بيانات مخالفة للواقع تؤهلهم للحصول على الدعم الحكومي، مقابل حصول الموظفين الحكوميين على 50% من مبلغ الدعم المقدم لكل موظف، على الرغم من استمرار الشركة (أ) في صرف رواتبهم كاملة، حيث تم القبض على جميع الأطراف المشاركة في العملية وجاري محاكمتهم.

3/2: الاحتيال والتزوير، والغش في البضائع/البضائع المقلدة والمزورة في المنتجات الطبية المستخدمة في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19)، مثل الكمامات والعقاقير والمحاليل، وغيرها:

من خلال عينة الدول التي تم استطلاعها حول وجود ممارسات تتعلق بالاحتيال والتزوير، أفادت 30% منها باتخاذها إجراءات صارمة حالت دون حدوث هذا النوع من الجرائم. بينما أفادت 70% منها بوجود عدد من الممارسات ذات الصلة، تشمل:

- الاحتيال لجمع التبرعات دون ترخيص.
- تزوير في البضائع وغش في المواصفات للبضائع المستخدمة في معالجة الجائحة مثل المعقمات والكمامات والمطهرات.
- التلاعب بالأسعار لبعض المنتجات المستخدمة في معالجة الجائحة مثل المعقمات والكمامات والمطهرات.

حالة عملية (3): قام شخص بجمع مبالغ مهمة من التبرعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي يدعي أنه سيقوم بتوزيعها على مجموعة من العائلات المتضررة من جائحة كوفيد 19، لكن من خلال البحث تبين أنها من المرجح ان تكون طريقة نصب واحتيال بغرض جني أموال غير مشروعة وذلك باستغلال الظروف الحالية.

أهم مؤشرات الاشتباه تمثلت في:

- تلقي دفعات نقدية وتحويلات بنكية من طرف مجموعة كبيرة من الأشخاص خلال فترة وجيزة،

- اشتباه المصرف المبلغ في مصدر المبالغ المالية وأنها مرتبطة بجريمة النصب والاحتيال التي تعتبر عائداتها جريمة لغسل الأموال،
- تواصل الشخص مع العموم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وطلب تبرعات من أجل مساعدة المتضررين اقتصاديا من الجائحة، دون تصريح من السلطات المختصة.
- اتضح من خلال البحث الذي قامت به وحدة المعلومات المالية إلى وجود مبالغ مالية مهمة تم التوصل بها من طرف المعني بالأمر، دون سبب اقتصادي واضح.

تم رفع دعوى قضائية بالنصب والاحتيال ودعوة العموم للادخار دون تصريح السلطات المختصة وجاري اتخاذ الخطوات اللازمة للمحاكمة.

4/2: جرائم أخرى تم رصدها:

تم رصد حالة من خلال إفادة إحدى الدول تتضمن إستغلال الظروف الطارئة ذات الصلة بجائحة كورونا لتهريب النقد عبر الحدود من خلال النقل المادي للنقد، كما هو وارد أدناه:

حالة عملية (4): تم ضبط سائق من جنسية أجنبية مغادر من منفذ حدودي إلى دولة مجاورة، وتم إجراء الفحص الروتيني على السائق والشاحنة، حيث اتضح عند الكشف على الشاحنة بأنظمة الفحص بالأشعة أن السائق يحاول تهريب مبلغ مالي نقدي يتجاوز 320000$ دولار أمريكي تقريبا، وذلك بإخفائها بطريقة احترافية داخل كابينة القيادة، وبعد استكمال إجراءات الاستدلال تم إحالة القضية إلى جهة التحقيق المختصة بما توفر من أدلة تثبت ارتباط تلك المبالغ بجريمة غسل الأموال، وهذه الحالة تمت خلال تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية من جائحة كورونا.

5/2: مخاطر محتملة مرتبطة بجائحة كورونا (كوفي-19)، ذات صلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات المالية وغير المالية:

هناك بعض القطاعات المالية وغير المالية لها أهمية خاصة، فهي تؤثر بصورة مباشرة على غيرها من القطاعات خاصة في أوقات جائحة كورونا (كوفيد-19)، وهي تشمل الهيئات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح، ومؤسسات القطاع المالي مثل البنوك وشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال، وبعض القطاعات ذات الصلة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة مثل تجارة الذهب والمعادن النفيسة والأحجار الكريمة. فيما يلي نستعرض أهم المؤشرات المرتبطة بها:

شكل (2) المخاطر لجائحة كورونا (كوفي-19)، ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب القطاعات

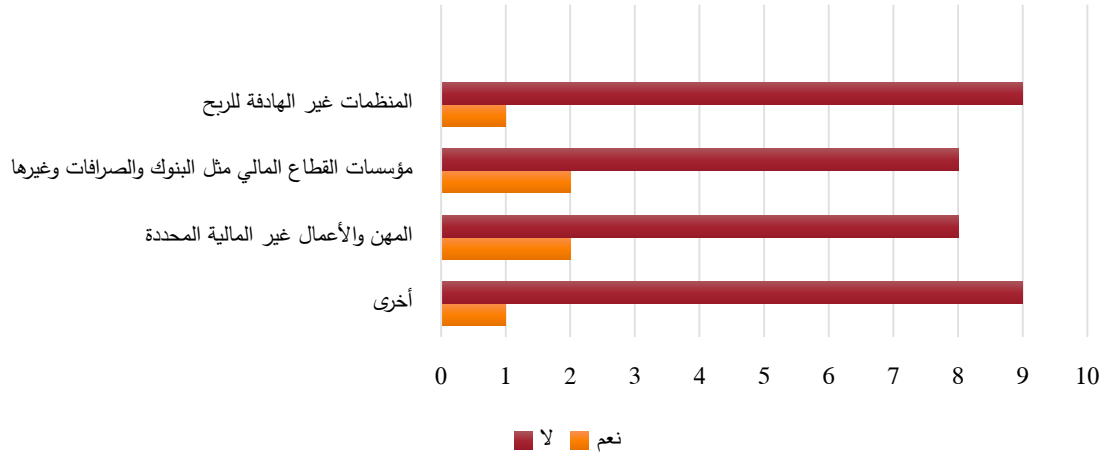

1/5/2: مؤسسات القطاع المالي مثل البنوك وشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال وغيرها:

تعتبر المؤسسات المالية قطاعا هاما وحيويا، ويتمتع بدرجة عالية من الحساسية، ومن الضروري حماية هذا القطاع من الاستغلال. وحسب الردود الواردة من الدول المستطلعة فقد أفادت 80% من الدول بعدم ثبوت مايفيد بسوء استغلال المؤسسات المالية في جرائم لغسل الأموال وتمويل الإرهاب لها علاقة مباشرة بجائحة كورونا، بينما أفادت 20% منها بوجود حالات تتعلق باستخدام الحسابات المصرفية في أنشطة يشتبه في استخدامها لجمع أموال من خلال قنوات الدفع الإلكتروني، والترويج لذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن الممارسات الجيدة أنه تم تعيين حسابات عبر قنوات رسمية وحكومية تستقبل التبرعات الخاصة بمكافحة جائحة كورونا، وضمان إيصالها لمستحقيها في الداخل والخارج مع اعتبار تلك الحسابات ذات مخاطر عالية، وتم إيقاف أية حسابات أخرى غير مصرحة والتي غالباً ماتكون مرتبطة بحسابات مصرفية في مؤسسات مالية أجنبية.

2/5/2: القطاعات ذات الصلة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة:

يتضمن قطاع المهن والأعمال غير المالية من القطاعات العديد من الجهات التي قد تكون عرضة لسوء استغلالها في إرتكاب جرائم ذات صلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب مرتبطة بالجائحة، وقد بينت إفادات 80% من الدول التي تم استطلاعها بعدم ثبوت مايفيد بسوء استغلال هذا القطاع في عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب ذات صلة بالجائحة، بينما أقرت 20% منها بوجود ممارسات تتعلق بالتعامل في الذهب والمجوهرات والمعادن الثمينة من خلال البيع المباشر أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو عن طريق نمط جديد هو المزادات الإلكترونية دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، حيث تم في إحدى الدول رصد مزادات الكترونية لحالات فردية عن

طريق فتح حسابات على برنامج الانستغرام يديرها محامي لبيع سلع باهظة الثمن والمزايدة عليها الكترونيا دون ترخيص.

حالة عملية (5): ورد لوحدة المعلومات المالية حالة اشتباه من البنك (A) مفاده أنه خلال فترة الحظر وعدم وجود أطراف تمارس نشاطاتها التجارية ازدادت حركات دفعات التجار الدائنة لحساب المدعو(X) بشكل كبير والذي يمتلك مؤسسة فردية تعمل في مجال تجارة المجوهرات، كما يقابل تلك الحركات سحوبات نقدية بمبالغ كبيرة.

عند قيام البنك (A) بالاستفسار من المدعو(X) عن سبب ازدياد هذه الحركات على الحساب في وقت الحظر وعدم وجود مؤسسات تمارس اعمالها افاد المدعو(X) انه يقوم ببيع الذهب من المنزل وأنه قبل البدء بالحظر قام بنقل كمية كبيرة من الذهب المتوفر في المحل الى المنزل لاستكمال عمله دون أن يتوقف بفترة الحظر، كما قام المدعو(X) بتزويد البنك (A) بعينة من الفواتير ولكنها غير أصلية وغير منظمة وفقاً للأصولالمعمول بها.

مؤشرات الاشتباه المرتبطة بالحالة:

1. تحويلات واردة على الحساب بمبالغ كبيرة؛
2. سحوبات نقدية بمبالغ كبيرة؛
3. عدم قيام العميل بتزويد البنك بالوثائق الأصلية المعززة للحركات المشتبه بها؛

الحالة قيد الدراسة، حجم المبالغ محل التحقيق في حدود مبلغ (753154) دولار أمريكي تقريباً.

6/2: الهيئات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح:

على الرغم من الدور الحيوي والهام الذي تلعبه المنظمات غير الهادفة للربح في أوقات مثل جائحة كورونا، إلا أنها أكثر الجهات قد تكون عرضة للمخاطر والاستغلال. وقد أفادت 90% من الدول التي تم استطلاعها بعدم ورود ما يفيد بسوء استخدام قطاع المنظمات لتمرير عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب خلال أوقات الجائحة،إلا أن هناك حالات فردية بشكل شخصي هدفها جمع أموال لأغراض قد تكون مشروعة لكن لم يتم أخذ التصريح اللازم لجمع التبرعات من الجهات المعنية، وتمت إحالتها للنيابة مباشرة.

3. مؤشرات الاشتباه المستخلصة من الحالات العملية:

بصورة عامة تفاوت آثار الجائحة على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نتج عنه عدد من المؤشرات التي تم استخلاصها من خلال تحليل الحالات العملية المرتبطة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة الواردة في الأجوبة والردود من الدول المشاركة، حيث أفادت 60% من الدول بوجود إنخفاض كبير من تقارير /إخطارات المعاملات المشبوهة بنسبة ملحوظة تقارب النصف في بعض منها نتيجة التأثر بانخفاض الأنشطة الاقتصادية وظروف الحجر الصحي، بينما لم ترد ردود من 20% من الدول المستطلعة. كذلك أشارت 10% من الدول بعدم حدوث أي تغييرات تذكر من حيث عدد تقارير /إخطارات الاشتباه المستلمة، والجهات المبلغة، والقطاعات

الأخرى الأكثر إبلاغا، بينما أفادت 10% منها بارتفاع تقارير/إخطارات الاشتباه بعد الجهود والحملات الوطنية في التوعية بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالجائحة. الشكل التالي يوضح تقارير الاشتباه حسب القطاعات المبلغة وحجم الإخطارات الواردة منها:

شكل (3) تقارير الاشتباه حسب القطاعات المبلغة

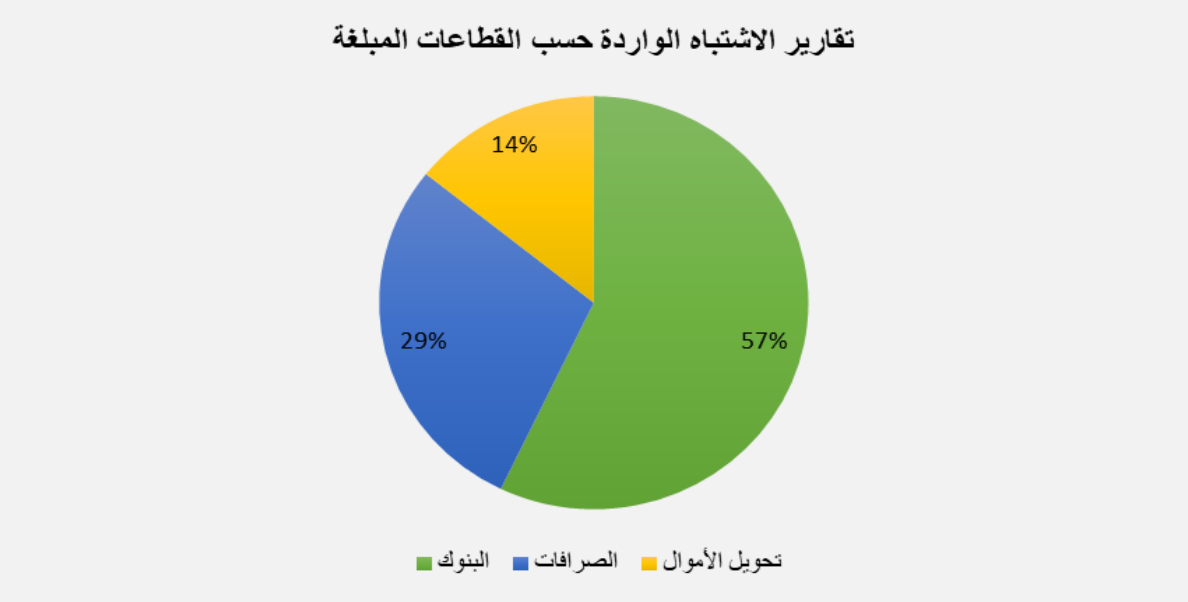

من جانب آخر، أفادت الدول التي تم استطلاعها رصد ملاحظات مرتبطة بتقارير الاشتباه وعملية التبليغ عن المعاملات المشبوهة، وذلك من خلال آليات عمل الجهات المكلفة بالتصدي لمخاطر وتهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة جائحة كورونا، وقد شملت على سبيل المثال ما يلي:

1. انخفاض في عدد تقارير/إخطارات الاشتباه، والتأخر في الرد عند طلب المعلومات من الجهات الخاضعة والمبلغة.
2. تبين أن البنوك وشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال من أكثر الجهات إبلاغاً عن العمليات المشبوهة، وبصفة عامة تعد المؤسسات المالية والقطاع المالي الأكثر عرضة للمخاطر من خلال بيانات ومؤشرات الإبلاغ المرصودة، كما يلاحظ ضعف القاطاعت الأخرى في التبليغ مقارنة بالقطاع المالي.
3. رصد تلقي دفعات نقدية وتحويلات بنكية من طرف مجموعة كبيرة من الأشخاص خلال فترة وجيزة، أو سحوبات نقدية بمبالغ كبيرة دون مبرر واضح.
4. اشتباه الجهات المبلغة في مصدر بعض المبالغ المالية وأنها قد تكون ذات صلة بجريمة النصب والاحتيال التي قد ترتبط عائداتها بجريمة لغسل الأموال.
5. تواصل أشخاص مع العموم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وطلب تبرعات من أجل مساعدة المتضررين اقتصاديا من الجائحة، دون تصريح من السلطات المختصة.

6. النصب والاحتيال ودعوة العموم للاستثمار في مشاريع ربحية دون تصريح السلطات المختصة.
7. امتناع العملاء محل الاشتباه عن تزويد الجهة المبلغة بالوثائق المعززة للحركات المشتبه بها.
8. انتحال الشخصية لشركات أو جهات معروفة واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي أو المكالمات الهاتفية والرسائل النصية لطلب بيانات شخصية، أو إرسال روابط لاستخدامها في تعبئة البيانات المطلوبة لتجديد مستندات هامة مثلا، أو للحصول على قروض شخصية.
9. مراقبة سلوك الأشخاص وملاحظة أي اضرابات عند السؤال/طلب الأوراق والوثائق الرسمية.

4. التحديات التي تعترض عمليات التصدي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد-19) على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

في أوقات مثل جائحة كورونا هناك العديد من التحديات العامة التي تشترك فيها جميع القطاعات المالية وغير المالية داخل الدولة، وتقع عليها مسؤولية تذليل الصعاب للحد من انتشار الفيروس وتأثيره على هذه القطاعات، حيث كشفت الدول التي تم استطلاعها عن أهم التحديات التي تواجهها في الحد من المخاطر والتهديدات المحتملة ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد-19)، وفيما يلي نتناول أهمها وفقا لمعطيات التحليل:

1. ضعف البنية التحتية التقنية لبعض الدول يمثل عائق أمام خيار العمل عن بعد في ظروف الحجر الصحي الجزئي أو الكامل، مما قد يضطر البعض منها إلى التوقف الكامل أو الجزئي.
2. تأثير الاستقرار السياسي والاقتصادي لبعض الدول في ظل النزاعات والصراعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يصعب من توفير الحماية من انتشار العدوى ويضعف من التواصل والتعاون بين السلطات المختصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
3. التعاون المحلي بين السلطات المختصة تحت ظل الحجر الصحي ضعيف مما يسهل على المجرمين استغلال هذا العامل في تنفيذ مخططاتهم الاجرامية ويزيد من احتمالية التعرض لمزيد من الهجمات والقرصنة الإلكترونية.
4. عدم استجابة السلطات الحكومية لمناشدة الجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بزيادة عدد الموظفين وخاصة المختصين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الخطط الحكومية والاقتصادية للدولة المرتبطة بالجائحة.
5. توجيه الموارد نحو مكافحة انتشار الجائحة مع إهمال جانب التدريب للجهات المختصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقلة الدورات التدريبة أو انعدامها.
6. وجود ضعف واضح في مشاركة المعلومات والتعاون الدولي، نتيجة تأثر دول كثيرة بظروف الحجر الصحي والعمل عن بعد وعدم تمكنها من مواكبة التطور التقني مما سبب لها صعوبة في التواصل مع العالم الخارجي.

7. زيادة نشاط المنظمات غير الهادفة للربح والعمل الخيري بشكل عام خلال أوقات الجائحة يضع تحدي أمام مراقبة أنشطتها ومصادر دخلها خاصة مع مراعاة عدم التضييق عليها في عملها نظرا لحساسية الدور الذي تلعبه في الحد من آثار الجائحة.
8. تأثر عمل الجهات الرقابية والإشرافية خاصة بتنفيذ عمليات التفتيش الميداني قد يضعف التواصل بين جهات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللجوء إلى خيار وحيد هو العمل عن بعد.
9. الصعوبات التقنية قد تؤخر من تلقي الإبلاغات/إخطارات الاشتباه، وقد تقل بدرجة كبيرة لدى الدول التي لاتمتلك نظم آلية/إلكترونية لتلقي الإبلاغات، الأمر الذي يلقي بظلاله على عمل وحدات المعلومات المالية وما يمثله ذلك من أثر بالغ لدى كافة جهات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
10. نقص الموارد البشرية عامل مؤثر في تطبيق متطلبات العناية الواجبة في المؤسسات المالية وتأثرها بظروف الحجر الصحي والعمل عن بعد.
11. استخدام وسيلة العمل عن بعد قد يكون لها ابعاد أمنية خطيرة بالنسبة لسرية وحساسية المعلومات المتداولة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
12. طبيعة الجرائم المالية التي تم التعامل معها لا سيما أنها من الجرائم عابرة القارات والحدود، بالتالي تصعب من عملية تتبعها وملاحقتها والوقت اللازم لذلك قد يطول حسب درجة تعقيدها.
13. من ضمن الآثار التي رصدت أيضاً نشوء تعاملات غير رسمية بواسطة الأشخاص الذين لا تربطهم علاقة بالتقنية أو ليس لديهم إمكانية الوصول لها لتنفيذ معاملات مالية إلكترونية، بالمقابل تم رصد حركة كبيرة للنقد.
14. التغير في أسلوب إرتكاب الجرائم المالية باستخدام التقنية قد يحد من قدرة اجهزة انفاذ القانون على ملاحقة الانشطة الإجرامية.

5. الإجراءات التي اتخذتها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتخفيف من آثار جائحة كورونا:

من خلال استطلاع العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العينة التي شملتها هذه الدراسة لغايات إعداد هذا التقرير، أفادت هذه الدول بأنها اتخذت العديد من الإجراءات للتعامل مع هذه الجائحة للتخفيف من آثارها، تتمحور حول محاور رئيسية مثل العمل الخيري والتبرعات للجمعيات غير الهادفة للربح، واستخدام تكنولوجيا المعلومات ، والتعاون بين السلطات المحلية المختصة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بجائحة كورونا. وفيما يلي نستعرض أهم هذه الإجراءات:

1. من الممارسات الجيدة اعتماد الجهات الرقابية والإشرافية في بعض الدول على البرامج الإلكترونية في التواصل عن بعد مع المؤسسات التي تخضع لها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دون التأثر بعدم

تنفيذ زيارات ميدانية على أرض الواقع، لكن تقف الإمكانات المادية عائق أمام بعض الدول في اقتناء هذه البرامج.

2. الاهتمام بتطبيق إجراءات العناية الواجبة للحفاظ على أمن وسلامة النظام المالي والمصرفي وملائمة إجراءات طرق الدفع الإلكتروني لهذه المتطلبات.
3. نشر الطرق والاتجاهات الناشئة ذات الصلة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالجائحة، وإصدار الأدلة الإرشادية ذات الصلة، وتحديث مؤشرات الاشتباه بصورة مستمرة.
4. تكوين مجموعات تواصل بين السلطات المحلية مزودة ببيانات التواصل وعناوين الاتصال وتحديد نقاط تواصل في كل جهة من الجهات المحلية المعنية، ومحاولة ربطهم إلكترونياً ببرامج وقنوات اتصال آمنة.
5. رصد المخاطر المحتملة ومتابعتها باستمرار من خلال تحديد القطاعات الأكثر عرضة لها، ودعم الجهات المكلفة بحمايتها.
6. تكثيف الرقابة على مجالات العمل الطوعي بصفة خاصة، وضمان وصول المساعدات لمستحقيها خلال أوقات الجائحة والأزمات المماثلة، وحظر التعامل مع المواقع التي تدعو لجمع التبرعات وبصفة خاصة على منصات التواصل الاجتماعي، إلا عبر قنوات محددة بواسطة جهة رسمية.
7. تقليل استخدام النقد للحد الأدنى واللجوء لخيارات الدفع الالكترونية في المعاملات المالية، والعمل على دعم وتطوير نظم الدفع الإلكتروني وتشجيع التعامل عبرها.
8. تذليل الصعاب أمام استخدام النظم الإلكترونية في الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وربط الجهات المختلفة بقاعدة بيانات يسهل الوصول لها من قبل الجهات الرقابية والإشرافية ووحدة المعلومات المالية.

ملخص

1. أوضح التقرير بصورة جلية ومن خلال الحالات الواردة عدم ارتباط أي منها بمجال تمويل الإرهاب، مما يعني أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتاز بانخفاض مخاطر تمويل الإرهاب ذات الصلة بجائحة كورونا (كوفيد-19)، كما اتضح أن مخاطر غسل الأموال الناشئة ليست بعيدة عما هو شائع عالميا، ويمكن العمل على احتوائها والاحتراز من عدم حدوثها مستقبلاً.
2. تعتبر جائحة كورونا (كوفيد -19) حدث فريد ساهم في جذب انتباه الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى ضرورة إعادة النظر في القوانين والمعايير الدولية بحيث تلائم ظروف مماثلة قد تحدث مستقبلاً، حيث لا تزال الجريمة تتطور وتواكب آخر المستجدات التقنية، بل تتقدم على الجهات المختصة بالمكافحة في هذا المضمار، مما يضع تحدي أمامها لرفع قدراتها البشرية والمادية والتقنية مما يستلزم أن يكون العالم مستعداً لذلك من خلال توفير الأدوات والتشريعات من الآن.
3. وضح أن هناك تحديات تشريعية لدى استخدام التقنية في إرتكاب الجرائم المالية، والافتقار للآليات الرقابية الفعالة اللازمةلتطبيق التشريعات القائمة وبصفة خاصة في مجال جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المرتبطة بها كالاحتيال والتزوير مثلا، والتي تحتل النصيب الأكبر في قائمة الجرائم المرتكبة إلكترونياً، وتتداخل فيها بنسبة كبيرة وسائل التواصل الاجتماعي.
4. هناك فجوة رقمية وقصور في جانب الاهتمام بالتقنية وتطبيقها بصورة فعالة، تظهر بشكل جلي بين المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، مما أثر على الاستفادة من منصات الخدمات الإلكترونية.
5. تحديات العمل عن بعد أثبتت إمكانية استمرار بعض الأعمال بصورة جيدة، لكن هذا الوضع يؤثر بشدة على فعالية الرقابة على هذه الأعمال وبصفة خاصة المؤسسات المالية.

توصيات

وفقاً لما تم استعراضه في التقرير، ومن خلال المعومات الوالردة في الأجوبة والردود الواردة من الدول المشاركة بخصوص استبيان طلب المعلومات، تم اقتراح بعض المجالات التي يمكن أن تركز عليها مجموعة العمل المالي FATF ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الآوسط وشمال أفريقيا MENAFATF لمساعدة الجهات المختصة في جهودها للتصدي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل جائحة كورونا، حيث تم ذكر عدد من التوصيات التي يمكن أن تقوم بها هذه الجهات بصورة فردية أو مشتركة من واقع مسؤولياتها، تمثلت فيما يلي:

1. يجب ألا يكون الهدف أمام جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الجائحة هو استعادة مستوى الامتثال قبل جائحة COVID-19 فقط ، ولكن أيضًا بناء الأسس لتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة مستمرة ومستدامة حتى في أوقات الأزمات هذه.
2. يمكن لجائحة COVID-19، رغم أنها مدمرة، أن تكون فرصة للتحسين والتغيير – لا سيما في وقت يمكن أن تساعد فيه الخدمات المالية الرقمية في الحد من انتشار الفايروس عن طريق التوسع في الشمول المالي بتمكين التكنولوجيا المالية وحماية النظام المالي، ومعالجة نقاط الضعف في النظم المالية والاقتصادية مع إبقاء المخاطر تحت السيطرة.
3. وضع خارطة موحدة بالمخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بجائحة كورونا، والعمل على إيجاد تدابير للتخفيف منها وللأزمات المماثلة كمستند يمثل استراتيجية موجودة بصورة دائمة.
4. مراجعة كفاية ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى مطابقتها لمواجهة الظروف الحرجة وظروف الأزمات، بما يتماشى مع مشاركة الجهات المعنية في تحفيز النشاط الاقتصادي.
5. تفعيل قنوات التعاون الدولي والاستجابة الدقيقة لطلبات المعلومات في الوقت المناسب باستخدام الأدوات المتاحة لتقديم التعاون الدولي مع إعطاء الأولوية للطلبات العاجلة.
6. نشر وتبادل الطرق والأساليب الناشئة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالجائحة وتبادلها بين الجهات الدولية والاقليمية.
7. التشديد على رقابة الأنشطة التي قد تكون مصدر للخطر أكثر من غيرها في أوقات الأزمات مثل الجمعيات غير الهادفة للربح. لكن يجب عدم التضييق على عملها ومراعاة تطبيق المنهج القائم على المخاطر وبخاصة في إجراءات العناية الواجبة.
8. محاصرة بعض الأنشطة المشبوهة مثل ممارسة الأعمال المصرفية والمالية دون ترخيص التي تعمل في مجال التحويلات والاستثمارات العابرة للحدود، وتعزيز دور جهات الرقابة والجهات المعنية بمكافحة الجرائم الاقتصادية.

9. التركيز على قطاع المهن والأعمال غير المالية وقطاع الذهب والمعادن النفيسة بصورة خاصة، حيث تعتبر من الملاذات التي يلجأ إليها المجرمين في غسل عائدات الجرائم في هذه الظروف، بجانب ظاهرة استخدام المزادات لمقتنيات ثمينة ومعادن نفيسة من خلال شبكة الإنترنت.
10. العمل على زيادة منصات الخدمات المالية الإلكترونية ودعم الشمول المالي مع الاستمرار في تطبيق المنهج القائم على المخاطر في المؤسسات المالية بما يتماشى مع الظروف الحالية، مع الأخذ في الاعتبار تحديث التقييمات القطاعية نظرا لتطور وسائل الدفع خلال فترة الجائحة وبعدها.
11. تفعيل الربط الإلكتروني بين الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمواجهة آثار جائحة كورونا (كوفيد-19)، بالإضافة إلى التواصل مع القطاع الخاص بصورة مستمرة.
12. ضرورة وجود شكل من أشكال التنسيق مع مقدمي خدمات شبكة الإنترنت لدعم استخدام الهوية الرقمية ومكافحة الاحتيال الإلكتروني، ووضع وتطبيق إطار تنظيمي لتوفير بيئة آمنة وفعالة للدفع ، وتمكين خدمات الدفع الإلكتروني بشكل كامل وأدوات الدفع اللاتلامسية مع وضع الاحتياطات الملائمة لمنع الاحتيال والخروقات.
13. دراسة الأثر الناتج عن مثل هذه الظروف على عمليات التقييم المتبادل التي تخضع لها الدول، وعدم مقدرة بعض الدول على سن القوانين والتشريعات المناسبة في ظرف زمني ضيق نسبياً.

ملحق

أمثلة عملية حول تطبيق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في ظروف جائحة كورونا

تعتبر أوقات جائحة كورونا ظروفا استثنائية تتطلب التعامل مع حالات مختلفة بشيء من المرونة في تطبيق ضوابط وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو ما قد لا يكون ملائما في الظروف العادية، ونتيجة لذلك قد تكون بعض المؤسسات المالية مضطرة للمفاضلة بين تطبيق الضوابط بصرامة لتفادي العقوبات المالية والإدارية عند حدوث مخالفات، أو التضحية تخفيف تطبيق الضوابط والتعامل بشي من المرونة حيالها مع العمل على عدم إغفال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد طبقت بعض المؤسسات المالية تجاربا مفيدة في التعامل مع حالات مماثلة، نستشهد بها في هذ السياق للفائدة. الجدير بالذكر أن الأمثلة الواردة أدناه تعتبر من الممارسات الجيدة الصادرة عن إحدى وحدات المعلومات المالية الرائدة[12] (لمزيد من المعلومات ذات الصلة راجع الرابط المرفق).

عمليات بديلة للتحقق من هوية العميل:

من المتوقع أثناء جائحة كورونا أن تظل الجهات ملزمة بتطبيق ضوابط ونظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبصفة خاصة قبل أن تدخل في علاقات عمل جديدة، أو تقديم خدمات مالية لعملاء عابرين، أو قبول عملاء جدد. وفي جميع هذه الحالات تكون عمليات التحقق من الهوية والأوراق الثبوتية من المتطلبات الأساسية. وتعتمد العديد من الجهات المبلغة عند التحقق من العملاء على التحقق الإلكتروني، وتستخدم جهات أخرى إجراءات مباشرة أي وجهًا لوجه أو تعتمد على الوثائق. وفي ظل جائحة كورونا (كوفيد -19)، قد تكون هناك عوائق في تطبيق إجراءات العناية الواجبة "اعرف عميلك (KYC) " وجها لوجه، لكن وفقا لقواعد ونظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعمليات وإجراءات العناية الواجبة المخففة يمكن اللجوء للطرق الأخرى التي يمكن من خلالها التحقق من الهوية واستيفاء متطلبات "اعرف عميلك"، مثلا من خلال:

- استخدام مكالمة فيديو، مثل Skype أو Zoom أو Face Time لمقارنة الهوية الفعلية للعميل بنسخ ممسوحة ضوئيًا أو مصورة من وثائق الهوية؛
- مطالبة العميل بتقديم "صورة ذاتية" واضحة من الأمام، يمكن مقارنتها بالنسخ الممسوحة ضوئيًا أو المصورة من وثائق الهوية؛ أو

[12] https://www.austrac.gov.au/business/how-comply-and-report-guidance-and-resources/customer-identification-and-verification/kyc-requirements-covid-19

- الاتصال بالعميل لطرح أسئلة حول هويته، وسبب طلب خدمة معينة أو أسئلة أخرى من شأنها أن تساعد في التأكد مما إذا كان العميل هو من يدعي أو أنه يتصرف نيابة عنه.

ويراعى إخطار العميل بهذه الأنظمة والضوابط الإضافية قبل توفير النسخ الممسوحة ضوئيًا، لمنع محاولات المجرمين لاستخدام أسماء أو هوية مزيفة. وهذا يعني أنه يمكن إنشاء علاقة عمل جديدة مع العميل شريطة اكتمال التحقق في أقرب وقت ممكن بعد انخفاض أو زوال جائحة كورونا COVID-19.

أمثلة عملية لكيفية تطبيق عمليات KYC[13] بطريقة مرنة خلال فترة الجائحة:

مثال 1: فتح حساب جديد عندما يكون العميل في عزلة ذاتية (الحجر الصحي):

تلقى بنك ص طلبًا من العميلة **س** لفتح حساب خلال فترة الحجر الصحي، وأفادت **س** أنها في عزلة ذاتية حاليًا بسب جائحة كورونا ولم تتمكن من القدوم للبنك. قدم بنك **ص** معلومة للعميل **س** بأن لديه تقنية جديدة لتقديم الخدمات للعملاء والتي قد تتضمن متابعة المكالمات الهاتفية، واستخدام "الصور الشخصية" و/أو مكالمات الفيديو للتحقق من الهوية. يطلب بنك **ص** من العميلة **س** إكمال نموذج فتح الحساب وتقديم صورة لوثيقتين للتحقق من الهوية، ومن ثم طلب بنك **ص** من العميلة **س** التحقق من هويتها وجهًا لوجه وإظهار وثائقها الأصلية من خلال ترتيب مكالمة فيديو مع أحد موظفي البنك لإكمال عمليات التحقق من الهوية، حيث سألت موظفة بنك **ص** العميلة **س** عن هويتها، وأسباب فتحها للحساب، وعن تاريخها المالي. أثناء المكالمة، تُظهر العميلة **س** رخصة القيادة وجواز السفر الخاص بها بوضوح على الشاشة، بحيث يمكن التحقق من ذلك مقابل النسخ المقدمة في طلبها. وتلتقط **س** صورة لرخصة القيادة وجواز السفر وترسلها عبر البريد الإلكتروني إلى البنك **ص** مرفقةً مع نموذج لطلب فتح الحساب.

قام بنك **ص** مؤخرًا بتحديث برامج وعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للسماح باتباع نهج أكثر مرونة عند إدارة المواقف الناشئة عن جائحة COVID-19. على ضوء ذلك راجع البنك **ص** طلب ومستندات العميلة **س** وشعر البنك **ص** بالرضا عن هوية العميلة **س** وأنها الشخص المشار إليه في المستندات الأصلية والشخص ذاته في مكالمة الفيديو. وقرر فتح حساب للعميلة **س**. كما يحتفظ البنك **ص** بمكالمة فيديو مسجلة، وسجلاً مكتوبًا للمكالمة التي تم إجراؤها مع العميلة **س**.

مثال 2: تعذر التحقق من هوية العميل:

قام **بنك ب** مؤخرًا بتحديث سجلات العملاء والتحقق الخاصة بـ إجراءات العناية الواجبة بالعملاء للسماح بمزيد من المرونة في التحقق من هوية العميل نتيجة لوباء COVID-19. اتصل السيد/ج، **بالبنك ب** وطلب فتح حساب

[13] How to comply with KYC requirements during the COVID-19 pandemic

جديد. كما هو مطلوب من قبل بنك ب حسب الإجراءات المتبعة، قدم السيد/ج، نسخة ممسوحة ضوئيًا من رخصة القيادة وبطاقة التأمين الصحي عن طريق البريد الإلكتروني.

بدأ البنك بعملية التحقق من خلال مكالمة فيديو مع السيد/ج. في بداية المكالمة، لاحظ ممثل البنك أن الشخص في المكالمة لم يتطابق مع الصورة الموجودة في رخصة القيادة. طلب ممثل البنك التحدث مع السيد/ج، وقال الشخص في مكالمة الفيديو أنه السيد/ج. طلب ممثل بنك ب من السيد/ج، إظهار رخصة القيادة الخاصة به لعرضها على مكالمة الفيديو على الشاشة، لكن السيد/ج، اعتذر بأنه لا يستطيع القيام بذلك في الوقت الحالي. عرض ممثل البنك ب إعادة المكالمة في وقت آخر؛ ومع ذلك، عندما تم إجراء المكالمة لاحقا، تعذر الاتصال بالسيد/ج. قام البنك بالاحتفاظ بسجل للمكالمة وسجلًا آخر مكتوب للمكالمات. لم يقوم بنك ب بفتح الحساب، وقدم بلاغ بالاشتباه إلى وحدة المعلومات المالية، بشبهة الاحتيال أو سرقة الهوية.

مثال 3: عدم القدرة على تقديم نسخة مصدقة من مستند الثقة لحساب الوصي:

تلقى بنك ل طلباً من العميل ف الوصي على XYZ Trust، لفتح حساب نيابة عن الصندوق الاستئماني. ووفقًا لإجراءات البنك يتم عادةً طلب نسخة معتمدة من مستند موثق لإكمال عمليات التحقق من الهوية حسب إجراءات التعرف على العملاء، حينها اعتذر العميل ف بأنه غير قادر على تقديم نسخة موثقة لأن الجهات المحلية المعنية باصدار هذه الوثائق المصدقة قد أغلقت بسبب تدابير COVID-19.

ونظراً للإجراءات الحكومية للإغلاق قرر بنك ل الاعتماد على آلية بديلة للتحقق من المعلومات حول العميل. لاحقا طلب البنك من العميل ف نسخة ممسوحة ضوئيًا من مستند الثقة (يقصد به مستند التحقق من الهوية الذي قدمه العميل للبنك وتم اعتماده لهذا الغرض) غير المعتمد والذي سبق أن عرضه عليهم من قبل. بالإضافة إلى ذلك ، يتصل البنك ل بالعميل ف ويطرح أسئلة معينة حول مستند الثقة، بما في ذلك الغرض من فتح حساب، حيث يطبق البنك مستوى أعلى من العناية الواجبة المستمرة للعملاء بما في ذلك مراقبة المعاملات للحساب، ونظرًا لأن هذه العملية غير مألوفة عن ماهو متعارف عليه في مثل تلك الإجراءات المتبعة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنك، فقد تم الاحتفاظ بتسجيل للمكالمة وسجلًا مكتوبًا يتضمن أن التغيير في الإجراءات يرجع إلى الظروف الاستثنائية التي تم إنشاؤها بواسطة تدابير COVID-19.

بعد زوال وباء COVID-19، سيراجع البنك ل جميع طلبات العملاء الذين انضموا إليه أثناء الوباء ويطلب نسخًا مصدقة من سندات الثقة من العملاء الذين لم يتمكنوا من توفيرها أثناء جائحة COVID-19 بما في ذلك العميل ف.

مثال 4: العميل لا يستطيع الوصول إلى التكنولوجيا:

السيدة/ م تبلغ من العمر 85 عام، وقد نصحها الأطباء نظرا لظروفها المرضية الحالية بعدم الخروج من المنزل خوفاً من خطر الإصابة بفايروس كورونا. تواصلت السيدة/ م مع أحد الوكلاء وسماسرة الأوراق المالية لفتح حساب لها حتى تتمكن من شراء الأسهم المملوكة لحفيدها البالغ من العمر 15 عام.

عادة يتطلب فتح حساب العملاء إثبات هوية صادر من جهات حكومية موثوقة تثبت العمر لمقدم الطلب. وبما أن السيدة/ م لا تستطيع استخدام التقنية ولا تملك الوصول لها بما في ذلك تصوير بطاقة الهوية وإرسالها عبر البريد الإلكتروني، فقد طلبت استخدام وسيلة بديلة للتعرف على الهوية.

تواصل سمسار الأوراق المالية مع السيدة/ م عن طريق الهاتف وطرح عليها بعض الأسئلة حول الحساب الذي تريد فتحه، وما إذا كانت تعرف شخصا موثوقا ومستقلا يمكنه تقديم بيانات تؤكد هويتها. وقد اقترحت السيدة/ م أسقف الكنيسة المحلية لتوفير تلك المعلومات.

تواصل سمسار الأوراق المالية مع أسقف الكنيسة وطلب منه إرسال بعض المعلومات والوثائق عبر البريد الإلكتروني تشمل معلومات حول اسم العميل طالب فتح الحساب وعنوانه، وتاريخ ميلاده، وطول فترة العلاقة التي تربطه بالعميل مع توقيع أسقف الكنيسة على هذه المعلومات وتعهده بصحتها وتحمل مسؤوليتها.

قررت شركة الأوراق المالية بعد دراسة الطلب صحة المعلومات المقدمة لفتح الحساب وأنها تحققت إلى حد معقول من شخصية العميلة. وعلى الرغم من ذلك تقرر الشركة أن تتريث ريثما تتضح ما إذا كانت هناك حاجة للقيام بمزيد من إجراءات العناية الواجبة للعملاء خلافاً للإجراءات المتبعة حالياً مع الاحتفاظ بسجل مكتوب للمكالمات والمستندات، وتقرر على أساس المخاطر أنه ليس من الضروري فتح الحساب الآن في هذا الوقت تحديداً نظراً للظروف الاستثنائية لفيروس كوفيد-19، وإنه يمكن مباشرة الإجراءات عقب زوال الجائحة.

المصادر والمراجع

1. الردود والحالات العملية الواردة من الدول الأعضاء بناء على استبيان طلب المعلومات.

2. الأوراق والبحوث الصادرة من عدد من الجهات الإقليمية والدولية المختصة:

1. CISA_Guidance_for_Securing_Video_Conferencing_S508C.
2. 20_0306_cisa_insights_risk_management_for_novel_coronavirus.
3. 107AML CFT Risk Based Framework for Banks 2019.
4. 1026_IMAS_Guidance_to_assessing_ML-TF_v2.
5. Aml-cft-supervisor-guidance-covid-19-alert-26-march-2020.
6. CBK-Draft-Guidance-Note-on-Conducting-Money-Laundering-Terrorism-Financing-ML-TF-Risk-Assessment.
7. COVID-19-RELATED ML_TF RISKS AND POTENTIAL POLICY RESPONSES.
8. Cryptomathic_White_Paper_-_PCI_DSS_and_Crypto_Key_Management.
9. KPMG LG_COVID-19_Banking Sector Implications - 26Mar20.
10. Potential impact of Covid19 on the Indian Economy-1.
11. UNODC_-_CYBERCRIME_AND_COVID19_-_Risks_and_Responses_v1.2_-_14-04-2020_-_CMLS-COVID19-CYBER1_-_UNCLASSIFIED_BRANDED.

3. مواقع وعناوين شبكة الإنترنت ل عدد من الجهات الإقليمية والدولية ذات الصلة:

1. How to comply with KYC requirements during the COVID-19 pandemic
2. Fighting financial crime together – SMRs during the COVID-19 pandemic
3. https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses
4. http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/statement-covid-19.html
5. http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/covid-19-ml-tf.html
6. https://www.gafilat.org/index.php/es/biblioteca-virtual/gafilat/documentos-de-interes-17/3823-gafilat-covid19-en-gafilat/file
7. https://www.worldometers.info/coronavirus/
8. https://www.weforum.org/reports/covid-19-risks-outlook-a-preliminary-mapping-and-its-implicationshttps://www.usa.gov/coronavirus
9. https://www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2020/Preventing-crime-and-protecting-police-INTERPOL-s-COVID-19-global-threat-assessment
10. https://www.interpol.int/Crimes/Financial-crime/Money-laundering
11. http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/digital-identity-guidance.htmlhttp://www.fatfgafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/guidance-rba-virtual-assets.html
12. http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/COVID-19-AML-CFT.pdf

MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

October 2020